الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة والأربعون
٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢
البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الجهود المبذولة لوضع خطة عمل للتنمية الإحصائية

تقرير البنك الدولي عن الجهود المبذولة لوضع خطة عمل للتنمية الإحصائية
مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب قدمته اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2011/24، الفصل أولا – باء، المقرر ١١٢/٤٢)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير البنك الدولي عن الجهود المبذولة لوضع خطة عمل للتنمية الإحصائية. وقد نظر المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان بجمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في برنامج عمل للإحصاءات وأيده. وتكمن الأهداف فيما يلي: (أ) إدماج الإحصاءات كليا في عملية صنع القرار؛ (ب) تعزيز سبل مفتوحة للحصول على الإحصاءات؛ (ج) زيادة الموارد المتعلقة بنظم الإحصاءات. وتستند خطة العمل الشاملة هذه، المعروفة بخطة عمل بوسان للإحصاءات، إلى النجاح الذي حققته خطة عمل مراكش للإحصاءات، التي حظيت بتأييد اللجنة. ولتحقيق أهداف خطة عمل بوسان، تحدد هذه الخطة خمس خطوات ضرورية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في الدول النامية وزيادة فعالية الدعم المقدم من الشركاء في التنمية. ومن النتائج المهمة لمنتدى بوسان، تؤكد خطة العمل أهمية إنشاء شراكة إنمائية شاملة من أجل تحسين النظم الوطنية كي تنتج إحصاءات موثوقة ومتاحة للجميع لرصد التقدم المحرز وتقييم الأثر وكفالة إدارة القطاع العام على نحو سليم ومركز على تحقيق النتائج وتوجيه اتخاذ القرارات الاستراتيجية. واللجنة مدعوة إلى التعليق على أهداف خطة العمل وتقديم توجيهات بشأن الأولويات.

* E/CN.3/2012/1.

120112 090112 11-64277 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير البنك الدولي عن الجهود المبذولة لوضع خطة عمل للتنمية الإحصائية

أولا – مقدمة

١ – في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان بجمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد من جديد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التزامهم بفعالية التنمية الدولية. وأثناء القيام بذلك، أشاروا إلى الحاجة إلى أطر للنتائج تكون شفافة وتحت قيادة البلدان وتُنفذ على مستوى كل بلد وتقوم على عدد معقول من مؤشرات النواتج والنتائج. ودعما للأهداف الأشمل المتمثلة في تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة والنتائج المستدامة، عرضت على المنتدى خطة عمل شاملة للإحصاءات فأيدها (انظر المرفق). وهذه هي المرة الأولى التي تحظى فيها خطة عمل للإحصاءات بتأييد على الصعيد العالمي على أعلى المستويات السياسية. وقد سجلت الوثيقة الختامية لمنتدى بوسان (الفقرة ١٨ (ج)) الالتزامات التالية[(١)]:

> سنقيم شراكة من أجل تنفيذ خطة عمل شاملة لتعزيز القدرات في مجال الإحصاءات لرصد التقدم وتقييم الأثر وضمان إدارة سليمة للقطاع العام تركز على النتائج، وتسليط الضوء على المسائل الاستراتيجية بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسياسات.

٢ – وأشارت الوثيقة الختامية أيضا (الفقرة ٢٣ (أ)) إلى ضرورة مواصلة تحسين الإحصاءات الجنسانية، عن طريق التزام الشركاء في التنمية بما يلي:

> تسريع وتعميق الجهود المبذولة لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ونشرها وتنسيقها والاستفادة منها بالكامل في توفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وتوجيه الاستثمارات، وبالتالي كفالة توجيه النفقات العامة بالشكل المناسب نحو هدف تحقيق استفادة المرأة والرجل على السواء.

٣ – وشكلت القدرات في مجال الإحصاءات الموضوع الذي دارت حوله المناقشات المتعلقة بالنتائج والشفافية على المستوى التقني والمستوى السياسي. وجرت الإشارة على نطاق واسع إلى تحسن الإحصاءات الرسمية في إطار خطة عمل مراكش للإحصاءات. وقد يُنظر إلى التأييد الذي حظيت به خطة عمل بوسان للإحصاءات كتعبير عن الثقة في قدرة الأوساط الإحصائية الدولية على كفالة استمرار تقدمها في المستقبل.

---

(١) انظر "Busan Partnership for Effective Development Co-operation". متاحة على الموقع التالي: www.aideffectiveness.org.

ثانيا – التقدم المحرز في الماضي بفضل توجيهات خطة عمل مراكش للإحصاءات

٤ – كانت خطة عمل مراكش للإحصاءات نتيجة لاجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بالإدارة من أجل نتائج التنمية، المعقود في مراكش بالمغرب، في عام ٢٠٠٤[٢]. وقد أيدتها اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين[٣]. وفي خطة عمل مراكش، دعيت الوكالات الإحصائية ومقدمو التمويل الإنمائي على الصعيدين الوطني والدولي إلى التعاون على تعزيز الإحصاءات الرسمية في الدول النامية. فلُبيت الدعوة بشكل سريع وأحرز تقدم كبير في إطار خطة عمل مراكش. وكان من بين أول الإجراءات المقترحة أن تضع الحكومات استراتيجيات وطنية للتنمية الإحصائية. وبعد مرور سبع سنوات، ٨ بلدان فقط من ٧٩ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية ليس لديها استراتيجية وطنية ولا تعتزم إعداد استراتيجية. وقطع تنفيذ هذه الاستراتيجيات شوطا كبيرا في العديد من البلدان.

٥ – ووجهت خطة عمل مراكش الانتباه إلى أهمية جولة التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ وحشدت الموارد لمساعدة البلدان في تخطيط وتنفيذ تعدادات سكانها. وبعد الانتهاء من جولة التعداد لعام ٢٠١٠، سيكون ٩٨ في المائة من سكان العالم قد خضعوا لعملية العد. وأشارت خطة عمل مراكش أيضا إلى ضرورة تحسين تغطية مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ونوعية هذه المؤشرات. ففي عام ٢٠٠٣، كان لدى ٤ بلدان فقط (٢ في المائة) نقطتا قياس لما يتراوح بين ١٦ و ٢٢ مؤشرا؛ وبحلول عام ٢٠٠٦، تحسنت هذه الحالة فصار العدد ١٠٤ بلدان (٦٤ في المائة)، ثم ١١٨ بلدا (٧٢ في المائة) في عام ٢٠٠٩. وعلى العكس، كان لدى نصف البلدان ١٠ مؤشرات أو أقل في عام ٢٠٠٣، في حين أن هذا الرقم انخفض إلى ١١ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩[٤]. ولتعزيز قدرات مكاتب الإحصاءات الوطنية على رصد أهدافها المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية باستخدام الإحصاءات المنتجة محليا، أعد الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية سلسلة من حلقات العمل والتقارير السنوية عن التقدم المحرز[٥]. ولتحسين نوعية وتوافر استقصاءات الأسر المعيشية، أنشئت الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية. وقد جمعت الشبكة حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٤ دراسة استقصائية أجريت في البلدان النامية وتوفر معايير وأدوات

(٢) خطة العمل متاحة على الموقع التالي: http://siteresources.worldbank.org.

(٣) انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والثلاثين (E/2004/24).

(٤) متاح على الموقع التالي: www.paris21.org.

(٥) انظر تقرير الأمين العام عن مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2012/29).

لتسجيل نتائج الدراسات الاستقصائية وإدراجها في المحفوظات. كما ساعد برنامج البيانات المعجل أكثر من ٥٥ بلدا من البلدان النامية على تحسين ممارساتها في مجال جمع البيانات وإدارة استقصاءات الأسر المعيشية وتعميم نتائجها.

٦ - وزادت الشراكة القائمة على أساس خطة عمل مراكش ما يقدم من دعم لتنمية القدرات الإحصائية. فمنذ أن شرعت الجهات المانحة في الإبلاغ في عام ٢٠٠٨، زادت الالتزامات المالية المرصودة للإحصاءات بنسبة ٦٠ في المائة إلى ١,٦ بليون دولار. وخلال هذه الفترة، تحسنت نوعية الإحصاءات، حسب القياس الذي جرى بمؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي، من مستواها المرجعي البالغ ٥٢ في عام ١٩٩٩ إلى ٦٨ في عام ٢٠٠٩. كما أحرز تقدم في وضع أطر للرصد والتقييم مركزة على النتائج. ومن الإشارات الأخرى إلى تزايد القدرة في مجال الإحصاءات النمو الكبير في عدد البلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات الذي بلغ ١٠١ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إدخال تحسينات أخرى على النظام وأيد إعادة تشكيله من أجل تأكيد أهمية نشر البيانات وتيسير الانتقال إلى المعيار الخاص لتعميم البيانات، وذلك بوسائل منها زيادة التطابق مع مواصفات المعيار الخاص لتعميم البيانات.

٧ - وخلص تقييم لخطة عمل مراكش أجري في عام ٢٠٠٨ إلى أن ''الخطة تركز على نطاق واسع على مسائل ما زالت ذات أولوية قصوى في وضع الإحصاءات المتعلقة بإدارة التنمية في البلدان الفقيرة، وأن ثمة إشارات إلى أن الشركاء في الخطة، إلى جانب نظرائهم في البنك، يعدِّلون برامجهم بنشاط في ضوء الأدلة الجديدة المتعلقة بالطلب وبالحلول التي من المرجح أن تكون حلولا عملية ''[٦]. وقد أشار تقييم عام ٢٠٠٨ إلى أمثلة للتقدم المحرز في إطار الإجراءات الستة جميعها. وشمل أيضا خطة عمل مراكش برنامج استعراضي شامل أجراه فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي في عام ٢٠١٠. وخلصت النتائج الرئيسية إلى أنه ''أحرز تقدم كبير في تحقيق الهدف الأولي المتمثل في تشجيع ودعم الدول النامية في مجال وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية، ولكن لم يحرز سوى بعض التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجيات''. وأشار التقرير أيضا إلى أن التنمية الإحصائية بدأت تحظى بأولوية

(٦) انظر Christopher Willoughby and Philip Crook, “Marrakech Action Plan for Statistics: report of an independent evaluation” (2008), p. 26. متاح على الموقع: http://worldbank.org.

أعلى مرتبة في برامج التنمية الوطنية. لكنه نبه إلى أنه ”من الضروري أن تشرك برامج بناء القدرات الإحصائية مستخدمي الإحصاءات بشكل أكثر فعالية“[٧].

٨ - وخضع تنفيذ خطة عمل مراكش للرصد والتأثير من جانب المجتمع الإنمائي العالمي. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد إعلان باريس ”المبادئ الأساسية المقترحة في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في مراكش“[٨]. وفي وقت لاحق، وضع برنامج عمل أكرا التزامات واسعة النطاق باسم الجهات المانحة والدول النامية من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛ وتوفير مزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمنطقة والحالة الاقتصادية؛ و ”الاستثمار في تعزيز القدرات الوطنية للدول النامية في مجال الإحصاءات ونظم المعلومات، بما في ذلك القدرات المتصلة بإدارة المعونة“[٩]. وفي وقت غير بعيد، أكد من جديد إعلان داكار بشأن تطوير الإحصاءات ضرورة القيام بإجراءات متضافرة ومنسقة لزيادة فعالية استخدام البيانات الإحصائية من أجل دعم سياسات وبرامج الحد من الفقر وتعزيز قدرات النظم الإحصائية والحفاظ عليها، ولا سيما في البلدان النامية. وتوصل الاستعراض الأخير المتعلق بتنفيذ إعلان باريس إلى أن تقدما كبيرا أحرز والدليل على ذلك هو ”وجود أطر مركزة على النتائج ذات جودة عالية لرصد التقدم المحرز على أساس استراتيجيات التنمية الوطنية في ربع البلدان النامية المشمولة بدراسة استقصائية في أول الأمر في عام ٢٠٠٥، مع تزايد توافر الإحصاءات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية“[١٠].

٩ - وتشير الخبرة المكتسبة منذ عام ٢٠٠٤ إلى الدروس التالية:

- من الممكن إحراز تقدم سريع، وثمة استيعاب قوي من الدول النامية للبرامج الرامية إلى زيادة قدراتها في مجال الإحصاءات. غير أن استراتيجيات التنفيذ على الصعيد الوطني ليست دائما واضحة المعالم وكثيرا ما تكون الخطط مغرقة في الطموح. ومن التحديات التي ما زالت مطروحة مواصلة الأنشطة الإحصائية الأساسية والاستجابة

---

(٧) انظر Independent Evaluation Group, “Marrakech Action Plan for Statistics: Partnership in Statistics for Development in the 21st Century, and Trust Fund for Statistical Capacity”, *Global Program Review*, Vol. 5, Issue 3 (2011), p. 58. متاح على الموقع: www.globalevaluations.org.

(٨) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, “The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action” (Paris, OECD, 2008), p. 7. متاح على الموقع: www.oecd.org.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٠) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, *Aid Effectiveness 2005-10: Progress in Implementing the Paris Declaration* (Paris, OECD, 2011), p. 16. متاح على الموقع: www.oecd.org.

في الوقت نفسه لخطة النتائج الأوسع نطاقا وتلبية احتياجات صناع القرار الناشئة والجديدة من البيانات. ويلزم تقديم دعم إضافي، وخصوصا في الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، ما زالت القدرة على استخدام المعلومات الإحصائية ضعيفة وينبغي معالجتها ضمن نهج لتنمية القدرات يكون على نطاق أوسع وعلى صعيد المنظومة.

- ثمة طلب متزايد على الإحصاءات المصنفة من أجل رصد البرامج وتقييمها على الصعيد المحلي. غير أن الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، الضرورية لقياس النتائج وكفالة تحديد أهداف البرامج والنفقات العامة على نحو سليم، لا تجمع أو لا تستخدم بصورة منهجية؛ والإحصاءات الأساسية المتعلقة بالنواتج الزراعية والإنتاج الزراعي منعدمة أو عتيقة في أغلبية البلدان النامية؛ والقليل من البلدان النامية مجهز بما يلزم لإدارة نظم المعلومات الجغرافية الكبيرة أو إصدار ما تمس إليه الحاجة من بيانات مُرمَّزة جغرافيا.

- على المستوى الدولي، ما زال تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة لبرامج تنمية القدرات الإحصائية يتسم بالنقص. ورغم زيادة التركيز على الرصد والتقييم، ما زال العديد من المشاريع الممولة من الجهات المانحة لا يجمع المؤشرات الإحصائية المهمة أو يحتفظ بها. وفي نفس الوقت، تتيح التكنولوجيات الجديدة أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود سعيا إلى وضع معايير وأساليب دولية لإدارة مجموعات البيانات الضخمة ونشرها.

ثالثا – خطة عمل بوسان للإحصاءات

١٠ - ترتكز خطة العمل التي عُرِضت في بوسان على أسس النجاح الذي حققته خطة عمل مراكش وعلى تنفيذ هذه التجربة. وتعالج خطة العمل هذه الثغرات التي أُشير إليها سابقا واتساع نطاق جدول أعمال الإحصاءات الرسمية في مجالات مثل الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس ونظم المعلومات الجغرافية. وقد استفادت خطة العمل من المشاورات الهامة التالية التي أجريت مع الأوساط الإحصائية الدولية والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى قبل أن ينظر فيها أعضاء الوفود في المنتدى الرفيع المستوى:

- حزيران/يونيه ٢٠١١: إجراء مشاورات أولية مع أعضاء اللجنة التنفيذية للشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١)؛ واجتماع الشراكة العالمية للنظم القطرية المعقود في مانيلا؛ والاجتماعات المعقودة

مع ممثلي لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في جنيف.

- تموز/يوليه – آب/أغسطس ٢٠١١: إجراء جولة ثانية من المشاورات خلال المؤتمر الفرعي للمعهد الإحصائي الدولي المعني ببناء القدرات الإحصائية الذي عقد في كراكو، ببولندا؛ ومؤتمر الإحصاءات الذي نظمه المعهد الإحصائي الدولي في دبلن عام ٢٠١١؛ والمائدة المستديرة التي نظمتها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في لكسمبرغ. وإضافة إلى ذلك، عُرِضت خطة العمل على خبراء في مجال الإحصاءات الجنسانية يعملون لفائدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وشعبة الاحصاءات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

- أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: إجراء مشاورات إضافية مع خبراء في النتائج في إطار حلقة عمل بشأن النتائج دارت في برلين قبل اجتماع بوسان ومع الإحصائيين الوطنيين في المنتدى الدولي المعني برصد التنمية الوطنية المعقود فى بيجين. كما نُشرت خطة العمل على الموقع الشبكي لشراكة الإحصاء ٢١، مما أتاح لأعضاء المجلس وللأطراف المعنية الأخرى فرصة لاقتراح تعديلات، وناقش خطةَ العمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية.

١١ – وتقترح خطة العمل خمسة مجالات لاتخاذ إجراءات ذات أولوية من المرجَّح أن تدخل تحسينات كبيرة ودائمة على القدرات الإحصائية. وفي كل حالة، ينبغي أن تقترن برامج العمل بمؤشرات لرصد التقدم المحرز وقياس النتائج. وكما هو الشأن بالنسبة لخطة عمل مراكش، تعترف خطة عمل بوسان بتكامل الأدوار التي تضطلع بها البلدان النامية والشركاء الثنائيون في مجال التنمية والوكالات الدولية. وتشجع على اتباع نهج منسّق على نطاق المنظومة لتنمية القدرات. وستكون المعونات المقدَّمة حسب استراتيجيات تطوير الإحصاءات في البلدان أكثر فعالية من الجهود المخصصة لتنمية القدرات وجمع البيانات التي تبدأ بمبادرة من الجهات المانحة. كما ستساهم التحسينات المدخَلة على النظم الإحصائية القطرية في زيادة تحسين الإحصاءات الدولية، وفي نفس الوقت سيقدم نظام دولي أكثر فعالية مشورة أكثر اتساقا ودعما أفضل للأنشطة الوطنية. وتتألف المجالات الخمسة ذات الأولوية مما يلي:

- **الإجراء ١** – تعزيز وتركيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية، مع التشديد بشكل خاص على تحسين النظم الإحصائية التي تُعنى بأولويات التنمية على المستوى القطري. ويتمثل الهدف الرئيسي في زيادة القدرات القطرية على تلبية

الاحتياجات الجديدة وغير المتوقعة. وينبغي تحديث الاستراتيجيات لتراعي التحديات والفرص الجديدة ولتقوم بدمج أنشطة جمع البيانات على المستويين الدولي والمحلي.

- **الإجراء ٢** – تطبيق معايير لحفظ البيانات وتوثيقها وتوزيعها بما يتيح اطلاع جمهور أكبر على الإحصاءات.

- **الإجراء ٣** – وضع برامج لزيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات بفعالية لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم، وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة وتحسين إمكانية الحصول على الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي.

- **الإجراء ٤** – إعداد أدوات لرصد النتائج وتعهد هذه الأدوات من أجل تتبع نتائج كافة مؤتمرات القمم العالمية والمنتديات الرفيعة المستوى. ويتطلب رصد المبادرات العالمية بدقة التعاون بين المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وينبغي أن تعترف الوثائق الختامية بالتحديد بضرورة تنمية القدرات الإحصائية، بما في ذلك الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية والتدريب والدعم المالي.

- **الإجراء ٥** – ضمان توفير تمويل ثابت للمعلومات الإحصائية وأن تعكس أدوات وأساليب التمويل الطرائقَ والجهاتَ الفاعلة الجديدة في مجال التمويل الإنمائي.

١٢ – وتهدف الإجراءات الموصى بها إلى المضي قدما بهدف إقامة نظام إحصائي ينتج إحصاءات عالية الجودة مفيدة لصنّاع السياسات وفي متناول المواطنين ومستدامة بفضل الموارد المتاحة محليا، والموارد التي توفرها مصادر خارجية عند اللزوم. ولذلك ينبغي تقييم نجاح خطة العمل حسب التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها العامة وهي:

- **دمج الإحصاءات بشكل تام في صنع القرار** – لكسر حلقة سوء نوعية الإحصاءات التي تؤدي إلى تدني استخدامها الذي يؤدي بدوره إلى إهمال الأنشطة الإحصائية ونقص تمويلها، ينبغي إشراك المكاتب الإحصائية بانتظام في عمليات التخطيط والميزنة والرصد والتقييم بحيث تكون الإحصاءات التي تنتجها مفيدة للمستخدم وتراعي أولوياته.

- **تشجيع إتاحة الإحصاءات على نطاق أوسع ودون قيد** – ينبغي إتاحة إحصاءات موثوق منها وفي أوانها، على نطاق واسع للجمهور، وكذلك لصنّاع القرار والجهات المعنية الأخرى، وهكذا تزداد فعالية الحكومات وثقة عامة الناس فيها.

- **زيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية** – تشكل مواصلة الاستثمارات مفتاح كسر الحلقة المفرغة لإهمال الإحصاءات وعدم استخدامها. وينبغي إدراج الدعم المالي المقدَّم للنظم الإحصائية الوطنية في برامج المساعدة الإنمائية على أن تتحمل البلدان النامية مسؤولية الإشراف عليها على المستوى القطري. وينبغي أن تعتمد الجهات المانحة نُهجا على نطاق المنظومة مع تنسيق استراتيجياتها في مجال المساعدة من أجل ضمان مواءمتها مع الأولويات الوطنية. ولكن يتعين على الحكومات أيضا أن تبرهن على حرصها على نظمها الإحصائية بتخصيص ما يكفي من الموارد لها.

رابعاً – الخطوات المقبلة

١٣ – سيتطلب تنفيذ خطة العمل جهودا واستثمارات كبيرة من قِبل جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية مع اضطلاع البلدان النامية بدور قيادي هام. وستتضمن خطوات التنفيذ الإقرار بأن للدول الهشة وللدول الجزرية الصغيرة النامية احتياجات خاصة وأنها قد تتطلب نُهُجا مختلفة، ولعلها تكون تدريجية، لتنمية قدراتها وبناء مؤسساتها. كما سيعكس التنفيذ ازدياد تنوع الشراكات في مجال التنمية من حيث الدعم المالي وتبادل المعارف ومصادر المشورة التقنية. وسيلتزم التنفيذ بالمعايير التالية:

- يوجد دعم دولي واسع النطاق ويمكن تحديد وكالة أو شراكة أو مؤسسة رائدة تدعم القيادة القطرية لاستراتيجيات التنفيذ الوطنية
- تنمية القدرات داخل البلد هي محور التركيز الأساسي (وليس إقامة بيروقراطيات دولية)
- ينبغي أن تكون النتائج محدّدة وقابلة للرصد ومحددة زمنيا (توفير مؤشرات توجيهية لتتبع التقدم المحرز على مستوى التنفيذ)
- التنفيذ ”قليل الخضوع للبيروقراطية“ وسيعتمد على الشراكات والوكالات والمؤسسات القائمة.

١٤ – وستعد شراكة الإحصاء في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي خطة تنفيذ وسيقومان بتنسيق الخطوات المقبلة بالتعاون مع الوكالات المعنيّة لضمان تحديد المسؤوليات ووضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز. وسيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز عن طريق الشراكة العالمية المقترَحة لأغراض التعاون الإنمائي الفعال، بدءا بالاجتماع الذي ستعقده الفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حزيران/يونيه

٢٠١٢[11]. وستضطلع اللجنة الإحصائية بدور هام في ضمان أن يظل هذا النشاط من بين أولويات الأوساط الإحصائية. ولهذا، ستتلقى اللجنة تقارير مرحلية كل سنتين لتنظر فيها.

خامسا – نقاط تقتضي من اللجنة اتخاذ إجراءات بشأنها

١٥ - يُطلب من اللجنة ما يلي:

(أ) التعليق على أهداف خطة العمل؛

(ب) تقديم إرشادات بشأن الأولويات.

١٦ - وقد تود اللجنة تحديد فرص التنفيذ بسرعة ونتائج قابلة للقياس وطرائق التمويل.

(١١) انظر ''Busan Partnership for Effective Development Co-operation''، الفقرة ٣٦.

المرفق

تسخير الإحصاءات من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والنتائج: خطة عمل بوسان للإحصاءات

(أُعِدَّت من أجل المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عقد في بوسان، بجمهورية كوريا، من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

موجز تنفيذي

١ - نظرا إلى أن المجتمع العالمي يواجه طائفة معقدة من التحديات، يحتاج صانعو السياسات إلى إحصاءات أفضل.

٢ - وتوفر الإحصاءات الأدلة الضرورية لتحسين عملية صنع القرار وتوثيق النتائج وتعزيز المساءلة العامة. وقد أدت المطالبة بتحسين الإحصاءات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية والجهود المبذولة بالتوازي مع ذلك لدعم ثقافة الإدارة القائمة على النتائج إلى حفز مساعٍ استمرت عقدا من الزمن من أجل تحسين الإحصاءات. وتحققت نتائج هائلة، ولكن لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة.

٣ - وتحدد خطة العمل هذه، التي تتألف من خمس نقاط التوجهات خلال العقد المقبل. وهي تدعم تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) إدماج الإحصاءات بشكل تام في عملية صنع القرار؛ (ب) تشجيع إتاحة الاحصاءات دون قيد؛ (ج) زيادة الموارد المخصَّصة للنظم الإحصائية.

٤ - وأتاح المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة فرصة لإقامة شراكة لتنفيذ خطة العمل هذه. ونتيجة لذلك، ستكون المكاتب الإحصائية في البلدان الشريكة أقدر على تسليط الضوء على القضايا الاستراتيجية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات ورصد التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان أن تتم إدارة القطاع العام بطريقة تركّز على النتائج.

٥ - ومع أن خطة عمل بوسان أبقت على النهج الذي يقوم على قيادة البلد الشريك المعتمد في الجهود السابقة التي استرشدت بخطة عمل مراكش للإحصاءات لسنة ٢٠٠٤، فإن خطة عمل بوسان تتجاوز خطة عمل مراكش على أكثر من صعيد. فهي تعتمد نهجا لتنمية القدرات على نطاق المنظومة من أجل تكامل الأنشطة الإحصائية الوطنية مع متطلبات التخطيط والميزنة والرصد والنتائج. وتعترف بأهمية التكامل بين بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات المستمدَّة من عمليات التعداد والبيانات الإدارية وإحصاءات الأحوال

المدنية. كما تؤيد خطة العمل بشكل صريح زيادة الشفافية وتشجّع على استخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة من أجل زيادة موثوقية الإحصاءات وتيسير إمكانية الحصول عليها.

٦ - وتحدد خطة العمل صراحة الأنشطة الإحصائية الضرورية لدعم الالتزامات العالمية الرئيسية بما في ذلك تلك المتعلقة بمبادرات مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر التذييل للاطلاع على قائمة بعينة من البرامج الإحصائية التي تستجيب للمبادرات العالمية الحديثة).

٧ - وستتطلب خطة العمل من مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية بذل الكثير من الجهود وتوفير الكثير من الاستثمارات. ومع أنها تحدد الأولويات، فإنه يجب ترجمتها إلى مجموعة من المهام المحددة زمنيا والقابلة للرصد. وينبغي أن يكون التنفيذ ''قليل الخضوع للبيروقراطية'' بالاعتماد على الشراكات والوكالات والمؤسسات القائمة. وسيُقدَّم الدعم المالي أساسا من الإيرادات المحلية ولكن يظل الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة حيويا، كما سيجري البحث عن مصادر جديدة لتقديم المساعدات المالية لتكميل المصادر الحالية. وستكتسي المشاركة التامة للهيئات الدولية أهمية حاسمة، ولا سيما المحافل التي تتيح مجالا ليجتمع الخبراء الوطنيون مع الخبراء الدوليين من أجل تبادل المعارف وحل المشاكل.

حاجة صنّاع السياسات إلى إحصاءات أفضل

٨ - توفر الإحصاءات الموثوقة والمتاحة الأدلة الضرورية لتحسين عملية صنع القرار وتوثيق نتائج وتعزيز المساءلة العامة. ونظرا إلى أن المجتمع العالمي يواجه طائفة معقدة من التحديات، فإن صنّاع السياسات في حاجة إلى إحصاءات أفضل. وتبرهن التحديات العالمية الاقتصادية والمالية الراهنة على ضرورة توفير بيانات مالية واقتصادية كلية عالية الجودة ومناسبة من حيث التوقيت. ويترك ارتفاع أسعار المواد الغذائية آثارًا متفاوتة على المستهلكين والمنتجين لا يمكن فهمها إلا من خلال إحصاءات متكاملة عن استهلاك الأسر المعيشية والإنتاج الزراعي والتجارة. وبالمثل تتطلب البرامج الصحية المعنيّة بالأمراض المعدية وغير المعدية بيانات إدارية من النظام الصحي إلى جانب البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بالأحوال المدنية. كما أن المبادرات الجديدة الرامية إلى معالجة المساواة بين الجنسين والفرص المتاحة للمرأة ستتطلب أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها.

٩ - وقد أدت المطالبة بتحسين الإحصاءات لأغراض رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والجهود المبذولة بالتوازي مع ذلك لترسيخ ثقافة الإدارة القائمة على النتائج من أجل زيادة فعالية التنمية إلى حفز مساعٍ استمرت عقدا من الزمن من أجل تحسين الإحصاءات. وقد تحققت نتائج هائلة ولكن لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة.

أضحت الحاجة ملحة بسبب وجود العديد من الثغرات

١٠ - **قد لا تعرف أفريقيا أبدا حجم تأثير الأزمة المالية العالمية على أفقر مواطنيها** - إذ لم يجمع سوى ١٧ بلدا من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى البيانات اللازمة لقياس التغيرات في معدّل الفقر في العقد الماضي، ولم ينفذ ٤٧ في المائة من هذه البلدان دراسة استقصائية عن دخل الأسرة المعيشية أو إنفاقها خلال ما يزيد على خمس سنوات.

١١ - **وبدون تحسين الاحصاءات، إن فرص وضع وتنفيذ السياسات البرنامجية الكفيلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة تمكين المرأة تكون محدودة** - ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، لم يقدم سوى ٧١ بلدا (من أصل ١٤٥ بلدا) بيانات عن حصة المرأة من العمل المأجور غير الزراعي، وهو مؤشر من مؤشرات الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال ثمة نقص في مؤشرات مباشرة الأعمال الحرة من جانب الإناث.

١٢ - **وتتطلب الإجراءات اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي تحسين الإحصاءات وتحديثها بوتيرة أسرع** - ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، تشهد كمية ونوعية الإحصاءات الزراعية الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية انخفاضا مطردا منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، وخاصة في أفريقيا، وقد بلغت التقارير الرسمية المقدمة من بلدان أفريقيا أدنى مستوى لها منذ ما قبل عام ١٩٦١، حيث لم يقدم سوى بلد واحد فقط من كل أربعة بلدان أفريقية بيانات أساسية عن إنتاج المحاصيل.

١٣ - **والإحصاءات مسألة حياة أو موت** - ففي عام ٢٠٠٩، لم تسجل ولادة ٥٠ مليون طفل. وقد جاؤوا إلى الدنيا من دون أن يكون لديهم دليل على السن أو المواطنة أو النسب. وفي تلك السنة نفسها، توفي ٤٠ مليون شخص من دون ينتبه أحد إلى موتهم سوى عائلاتهم أو أصدقائهم. ولم تسجل ساعة وفاتهم ولا مكانها والأهم من ذلك أن سبب وفاتهم لم يسجل. وفي معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، تسجل هذه الأحداث المتصلة بالأحوال المدنية (المواليد والوفيات) في نظم السجلات المدنية، التي تسجل أيضا حالات الزواج والتبني والطلاق؛ ولكن في كثير من البلدان النامية تكون نظم السجلات غير مكتملة أو لا يكون لها وجود على الإطلاق. وفي جنوب آسيا، لا تغطي سجلات الأحوال المدنية الكاملة سوى ١ في المائة من السكان، وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا تشمل تلك السجلات سوى ٢ في المائة من السكان (الأمم المتحدة، تقرير إحصاءات السكان والأحوال المدنية، ٢٠١١). وتضطر البلدان، بسبب الافتقار إلى نظم تسجيل فعالة، إلى أن تعتمد على دراسات استقصائية نادرة وباهظة التكاليف لتقدير إحصاءات الأحوال

المدنية الضرورية لدعم الوظائف الأساسية للحكومة والتخطيط للمستقبل. وفي أكثر الأحيان، تُتخذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات في غياب أي بيانات موثوقة.

ستنبني التحسينات على النجاحات السابقة

١٤ - **اعتُرف بضرورة تحسين الإحصاءات اللازمة لتصميم البرامج الإنمائية ورصدها وتقييمها في اجتماع المائدة المستديرة الدولي الأول المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٢** - وأيد اجتماع المائدة المستديرة الثاني، الذي عُقد في مراكش بالمغرب، في عام ٢٠٠٤، خطة عمل مراكش للإحصاءات، حيث وضع جدول أعمال دولي لدعم الإحصاءات في البلدان النامية. وفي السنة التالية، اعتمد إعلان باريس ''المبادئ الأساسية التي طرحها اجتماع مائدة مراكش المستديرة المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية''[أ]. وبعد ذلك، قدم برنامج عمل أكرا التزامات واسعة النطاق باسم الجهات المانحة والبلدان النامية بتعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛ وتوفير المزيد من البيانات المصنفة حسب الجنس والمنطقة والوضع الاقتصادي؛ و ''الاستثمار في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالَي الإحصاءات الوطنية ونظم المعلومات، بما في ذلك القدرات الخاصة بإدارة المعونة''[ب]. وفي الآونة الأخيرة، أكد من جديد إعلان داكار لعام ٢٠٠٩ المتعلق بتطوير الإحصاءات ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة لزيادة فعالية استخدام البيانات الإحصائية من أجل دعم السياسات والبرامج الكفيلة بالحد من الفقر وتعزيز قدرة النظم الإحصائية والحفاظ على تلك القدرة، وخصوصا في البلدان النامية.

١٥ - وأوصت خطة عمل مراكش باتخاذ ستة ''إجراءات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بما يتفق مع إدخال تحسينات مستدامة وطويلة الأجل على القدرات الإحصائية الوطنية والدولية''[ج]. واعترافا بوجود شراكة أساسية فيما بين المؤسسات الوطنية والدولية، فقد قُسمت الإجراءات إلى إجراءات تلبي الاحتياجات الوطنية، وإلى مجموعة ثانية من الإجراءات تعالج المسؤوليات الدولية. وجاءت الموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة عمل مراكش من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ومن ميزانيات وطنية.

(أ) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, “The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action” (Paris, OECD, 2008), p. 7. www.oecd.org.

(ب) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(ج) انظر World Bank, “Better data for better results: an action plan for improving development statistics” (Washington, D.C., World Bank, 2004), p. 1.

١٦ - **وأُحرز الكثير من التقدم** - فمن بين البلدان المنخفضة الدخل المستفيدة من المؤسسة الإنمائية الدولية والبالغ عددها ٧٩ بلدا، لا يتجاوز عدد البلدان التي ليس لديها استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات ٨ بلدان، وهذه البلدان لا تخطط لوضع استراتيجية. ويجري تنفيذ تلك الاستراتيجيات على قدم وساق في العديد من البلدان. وبعد اختتام جولة تعداد عام ٢٠١٠، سيكون قد أجري تعداد ٩٨ في المائة من سكان العالم. ومذ بدأت الجهات المانحة الإبلاغ بالدعم المقدم لتنمية القدرات الإحصائية في عام ٢٠٠٨، زادت الالتزامات المالية المخصصة للإحصاءات بنسبة ٦٠ في المائة فبلغت ١,٦ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وحسّن ما يربو على ٥٥ بلدا ناميا ممارساته في مجال جمع البيانات وإدارتها ونشر استقصاءات الأسر المعيشية. وأقام الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية تهدف إلى تحسين رصد الأهداف وتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز. وخلال هذه الفترة، طرأ تحسن على نوعية الإحصاءات، حسب قياسها بمؤشر البنك الدولي للقدرة الإحصائية، فانتقلت من مستواها القياسي البالغ ٥٢ في عام ١٩٩٩ إلى ٦٨ في عام ٢٠٠٩؛ وأُحرز تقدم في وضع أطر للرصد والتقييم تركز على تحقيق النتائج.

١٧ - **وأثبتت التقييمات فعالية خطة عمل مراكش للإحصاءات** - فقد خلص التقرير المسمى ''التقدم المحرز منذ باريس''، إلى إحراز ''تقدم كبير'' ينعكس في ''زيادة في عدد البلدان الشريكة التي لديها استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة، وفي كون أوليات هذه الاستراتيجيات غدت أوضح بشكل كبير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥'' مع ''وجود دليل يشير إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أصبحت متاحة بشكل متزايد على المستوى القطري''[د]. وأظهر تقييم لخطة عمل مراكش أُجريَ في عام ٢٠٠٨ أن ''خطة عمل مراكش للإحصاءات تركز على موضوعات لا تزال ذات أولوية قصوى في تطوير الإحصاءات في البلدان النامية ... من أجل وضع إطار متين لمعالجة المشاكل ذات الجوانب المتعددة للتنمية الإحصائية في البلدان النامية''[هـ]. وأُدرجت أيضا خطة عمل مراكش في استعراض برنامجي شامل أجراه فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي في عام ٢٠١٠. وخلصت الاستنتاجات الرئيسية إلى أنه ''أُحرز تقدم كبير في تحقيق الهدف

(د) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, *Aid Effectiveness 2005-10: Progress in Implementing the Paris Declaration* (Paris, OECD, 2011).

(هـ) انظر Independent Evaluation Group, "Marrakech Action Plan for Statistics: Partnership in Statistics for Development in the 21st Century, and Trust Fund for Statistical Capacity", *Global Program Review*, Vol. 5, Issue 3 (2011), p. 22.

الأساسي المتمثل في تشجيع البلدان النامية على وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وتقديم الدعم لها في هذا المجال، ولكن لم يحرز سوى بعض التقدم في تنفيذ تلك الاستراتيجيات''. وأشار التقرير أيضا إلى أن التنمية الإحصائية بدأت تحظى بأولوية عليا في برامج التنمية الوطنية. غير أنه نبه إلى أن ''برامج بناء القدرات الإحصائية تحتاج إلى إشراك مستخدمي الإحصاءات بفعالية أكبر''[و].

١٨ - وتشير الخبرة المكتسبة منذ عام ٢٠٠٤ إلى الدروس التالية:

- من الممكن إحراز تقدم سريع، وثمة استيعاب قوي من الدول النامية للبرامج الرامية إلى زيادة قدراتها في مجال الإحصاءات[ز]. غير أن استراتيجيات التنفيذ على الصعيد الوطني ليست دائما واضحة المعالم وكثيرا ما تكون الخطط مغرقة في الطموح. ومن التحديات التي ما زالت مطروحة مواصلة الأنشطة الإحصائية الأساسية والاستجابة في الوقت نفسه لخطة النتائج الأوسع نطاقا وتلبية احتياجات صنّاع القرار الناشئة والجديدة من البيانات. ويلزم تقديم دعم إضافي، وخصوصا في الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، ما زالت القدرة على استخدام المعلومات الإحصائية ضعيفة وينبغي معالجتها ضمن نهج لتنمية القدرات يكون على نطاق أوسع وعلى صعيد المنظومة.

- ثمة طلب متزايد على الإحصاءات المصنفة وعلى البيانات المرمَّزة جغرافيا الضرورية لرصد البرامج وتقييمها على الصعيد المحلي. غير أن الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، الضرورية لقياس النتائج وكفالة تحديد أهداف البرامج والنفقات العامة على نحو سليم، لا تجمع أو لا تستخدم بصورة منهجية؛ والإحصاءات الأساسية المتعلقة بالنواتج الزراعية والإنتاج الزراعي منعدمة أو عتيقة في أغلبية البلدان النامية؛ والقليل من البلدان النامية مجهز بما يلزم لإدارة نظم المعلومات الجغرافية الكبيرة.

- على المستوى الدولي، ما زال تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة لبرامج تنمية القدرات الإحصائية يتسم بالنقص. ورغم زيادة التركيز على الرصد والتقييم، ما زال العديد من المشاريع الممولة من الجهات المانحة لا يجمع المؤشرات الإحصائية

(و) المرجع نفسه، الصفحة ٥٨.

(ز) من المؤشرات على هذه الزيادة في القدرة الإحصائية النمو الكبير في عدد البلدان المشاركة في النظم العام لنشر البيانات، حيث بلغ ١٠١ بلدا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رحب قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بإدخال مزيد من التحسينات على النظم العام لنشر البيانات، وأيّد إعادة صياغته للتركيز على نشر البيانات وتسهيل الانتقال إلى المعيار الخاص لتعميم البيانات، بطرق منها التقيد الدقيق بمواصفات هذا المعيار.

المهمة أو يحتفظ بها. وفي نفس الوقت، تتيح التكنولوجيات الجديدة وظهور نظم المعلومات الجغرافية أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود سعيا إلى وضع معايير وأساليب دولية لإدارة مجموعات البيانات الضخمة ونشرها.

شراكة متجددة لتحسين الإحصاءات

١٩ - تتيح شراكة أقرها المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة لتنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات فرصة لتوسيع نطاق التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في إطار خطة عمل مراكش، ولتوفير التوجيه اللازم للعقد المقبل. ولخطة العمل ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- **إدماج الإحصاءات إدماجا كاملا في عملية اتخاذ القرارات** - فلا بد من إدخال تحسينات على إنتاج الإحصاءات، ولكن يجب على واضعي السياسات ومديري البرامج أيضا فهم كيفية استخدام الإحصاءات استخداما فعالا. ويؤدي سوء نوعية الإحصاءات إلى نقص استخدامها، الذي يؤدي أيضا إلى إهمال الأنشطة الإحصائية ونقص تمويلها. وينبغي أن تشارك المكاتب الإحصائية مشاركة منتظمة في عمليات التخطيط والموازنة والرصد والتقييم لكي تكون الإحصاءات التي تنتجها ذات أهمية وتلبي أولويات المستخدمين.
- **تعزيز إمكانية الوصول غير المقيّد إلى الإحصاءات** - تشكل إمكانية الوصول غير المقيدة إلى المعلومات السمة المميزة للحكومات التي تتسم بالشفافية والخاضعة للمساءلة. إذ تؤدي إتاحة إحصاءات موثوقة وحسنة التوقيت على نطاق واسع للجمهور ولصناع القرار وأصحاب المصلحة الآخرين إلى زيادة فعالية الحكومة وتعزيز ثقة الجمهور بتلك الإحصاءات.
- **زيادة الموارد المخصصة للأنظمة الإحصائية** - لمواصلة الاستثمار أهمية بالغة في كسر الحلقة المفرغة لإهمال الإحصاءات والتوقف عن استخدامها. وينبغي إدماج الدعم المالي المقدم للنظم الإحصائية الوطنية في برامج المساعدة الإنمائية المنفذة مع البلدان النامية التي توفر القيادة القطرية. وينبغي للجهات المانحة اعتماد نُهج تتخلل المنظومة بأسرها، وتنسيق استراتيجياتها المتعلقة بتقديم المساعدة من أجل ضمان تماشيها مع الأولويات الوطنية.

خطة عمل بوسان للإحصاءات

٢٠ - استفادت خطة العمل من عملية تشاور شاملة، وصادق عليها أعضاء الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين وشركاء التنمية الرئيسيون الآخرون. وهي تعتمد على نجاحات سابقة وتعالج الثغرات القائمة متجاوزةً النُهُج الحالية. وهي تستند إلى الخبرة المكتسبة منذ بدء خطة عمل مراكش ومن تقييم للعوامل الرئيسية التي تشكل تطور النظم الإحصائية. ومع أن تركيزها ينصب على تنمية القدرات القطرية من خلال استراتيجيات للتنمية القطرية مملوكة للبلد ويقودها البلد، فإنها تعترف بالترابط القائم بين الأنشطة الإحصائية الوطنية والدولية. وتقترح الخطة اتخاذ عدد معقول من الإجراءات التي يمكن تكييفها بمرونة لتتناسب مع ظروف كل بلد.

٢١ - وتعترف مثل خطة عمل مراكش، بتكامل أدوار البلدان النامية، والشركاء الثنائيين في التنمية والوكالات الدولية. وتشجع على انتهاج نهج منسق يسود المنظومة بأسرها في تنمية القدرات. وسيكون للمعونة المتماشية مع استراتيجيات البلدان للتنمية الإحصائية فعالية أكبر من فعالية الجهود المخصصة والتي تستهلها الجهات المانحة في مجال تنمية القدرات وجمع البيانات. وسيؤدي تحسين النظم الإحصائية القطرية إلى تحسين الإحصاءات الدولية، بينما ستؤدي زيادة فعالية النظام الدولي إلى توفير مشورةً أكثر اتساقا، وتحسين الدعم المقدم للأنشطة الوطنية.

٢٢ - وستعتمد هذه الخطة أيضا على مؤشرات لتتبع التقدم المحرز في إطار كل إجراء من الإجراءات. وعلى الرغم من أن هذا العمل عمل جار، فإن بعض مؤشرات التقدم الممكنة وُضعت في إطار كل إجراء من الإجراءات الخمسة.

الإجراء ١ – تعزيز وتركيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية، مع التشديد بشكل خاص على تحسين النظم الإحصائية التي تُعنى بأولويات التنمية على المستوى القطري. ويتمثل الهدف الرئيسي في زيادة القدرات القطرية على تلبية الاحتياجات الجديدة وغير المتوقعة. وينبغي تحديث الاستراتيجيات لتراعي التحديات والفرص الجديدة ولتقوم بدمج أنشطة جمع البيانات على المستويين الدولي والمحلي.

- بالاستناد إلى الخطط الوطنية القائمة، ترتيب أولويات التنفيذ لكفالة معالجة أولويات السياسات المحلية الحاسمة أولا. وسيساعد تحقيق نجاحات صغيرة مبكرة عن طريق التنفيذ التدريجي على تمهيد الطريق لتحقيق نجاحات أكبر في مرحلة لاحقة.

- إقامة شراكات للمستعملين والمنتجين الوطنيين للبيانات عن طريق مجتمعات الممارسين على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء لتعزيز الاتصال وتشجيع الابتكار[ح].

- كفالة تعميم مراعاة الإحصاءات الجنسانية، بالاستناد إلى الأولويات القطرية، بشكل تام في النظام الإحصائي الوطني. وسيتطلب هذا تحسين النُهج الحالية لجمع البيانات ووضع نُهُج جديدة تنفذ على أساس منتظم. وسيكون لاستقصاءات الأسر المعيشية المتعددة الأغراض أهمية بصفة خاصة في قياس مباشرة الأعمال الحرة من جانب الإناث، واستخدام الوقت، وإمكانية الحصول على التمويل، والعنف الجنساني.

- معالجة أوجه الضعف في نظم تسجيل الأحوال المدنية والبيانات الحاسمة لرصد أداء البرامج، بما في ذلك البيانات الإدارية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعلومات الجغرافية المكانية.

- كفالة تكامل وتزامن عملية وضع البيانات القطاعية (مثل الزراعة، والصحة، والتعليم، والبيئة والعمل) بشكل تام مع الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية، وذلك ليس للإسهام في إيجاد نظم إحصائية أقوى فحسب، بل لترشيد الموارد والحد من تكرار الجهود في جميع الوزارات على الصعيد القطري.

المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز: (أ) عدد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات التي تشمل أولويات واضحة وتكاليف التنفيذ؛ و (ب) البلدان التي أدرجت خططا خاصة للإحصاءات الجنسانية ضمن استراتيجياتها؛ و (ج) مستوى اتساق إجراءات تنمية القدرات الإحصائية مع الاستراتيجيات.

الإجراء ٢ – تطبيق معايير لحفظ البيانات وتوثيقها وتوزيعها بما يتيح إطلاع الجمهور بشكل تام على الإحصاءات.

- يتعين توجيه الجهود الأولية صوب الحالات التي توجد فيها إحصاءات، ولكنها لم تُنشر. وبالاستناد إلى الجهود الناجحة الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على استقصاءات الأسر المعيشية، توسيع نطاق القدرات داخل البلد لأغراض توثيق البيانات وحفظها، وإخفاء الهوية في إحصاءات المؤسسات، وإحصاءات الأحوال المدنية والبيانات الإدارية ونشرها.

(ح) توجد حاليا مجتمعات إقليمية معنية للممارسين بتسخير الإدارة لتحقيق النتائج في مجال التنمية، لتكون بمثابة منابر لتبادل المعارف وبناء القدرات.

- دعم وضع أُطر قانونية لتشجيع الحصول على البيانات دون قيود.
- وضع أُطر لتقييم مدى يُسر الاطلاع على البرامج الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية والدولية.
- تيسير نشر معايير البيانات ومنهجيات الدراسات الاستقصائية الموحدة المتعلقة ببيانات المؤسسات والبيانات الإدارية.
- دعم تنفيذ النظم العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز: (أ) نسبة المواقع الشبكية الوطنية التي تقدم بيانات مجانية؛ و (ب) التقييمات المنشورة بشأن يسر الاطلاع على الإحصاءات؛ و (ج) إعداد فهرس لإحصاءات المؤسسات والبيانات الإدارية؛ و (د) عدد البلدان التي تنشر بيانات التعداد الأخير ووثائقه على مواقعها الشبكية الوطنية.

الإجراء ٣ – وضع برامج لزيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات بفعالية لأغراض التخطيط، والتحليل، والرصد والتقييم، وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة وتحسين إمكانية الحصول على الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي.

- استخدام التكنولوجيات الجديدة والأساليب الابتكارية للتعلم الإلكتروني لتبادل المعارف بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها.
- إعداد برامج لإذكاء وعي الجمهور بدور البيانات في وضع السياسات وتتبع النتائج لتمكين المستخدمين من استخدام الإحصاءات على نحو أكثر فعالية.
- كفالة مواصلة مواءمة الدعم التقني والمالي المقدم للنظم المعنية بالإحصاء والرصد والتقييم مع أولويات السياسات الوطنية وأن يكون منتجو الإحصاءات على اطلاع على المناقشات المتعلقة بأولويات السياسة العامة.
- التوصية بالمعايير لتحديث المعلومات التي تجمعها المنظمات الإنمائية عن طريق أنشطتها البحثية ومشاريعها الإنمائية. والتشجيع على تطبيق معايير البيانات التي وضعتها المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز: (أ) عدد المستعملين المسجلين لأدوات التعلم الإلكتروني المعتمدة عالميا؛ و (ب) مقاييس مواد الدعوة؛ و (ج) عدد المواقع الشبكية للمكاتب الإحصائية الوطنية التي يجري تحديثها أسبوعيا على

الأقل؛ و (د) عدد البلدان التي تحتفظ بأُطر محدثة لضمان نوعية إحصاءاتها الرسمية وتنشرها؛ و (هـ) عدد الشركاء في التنمية الذين اعتمدوا معايير للشفافية مقبولة دوليا.

الإجراء ٤ – إعداد أدوات لرصد النتائج وتعهد هذه الأدوات من أجل تتبع نتائج كافة مؤتمرات القمم العالمية والمنتديات الرفيعة المستوى. ويتطلب رصد المبادرات العالمية بدقة التعاون بين المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وينبغي أن تعترف الوثائق الختامية بالتحديد بضرورة تنمية القدرات الإحصائية، بما في ذلك الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية، والتدريب والدعم المالي.

- ينبغي لقرارات مؤتمرات القمة العالمية والمحافل الرفيعة المستوى أن تبين بشكل واضح مسائل السياسات الجاري معالجتها ومجموعة المؤشرات التي سيجري وضعها وأن تقدم استراتيجية تنفيذ لتسلسل المساعدة التقنية، والتدريب والتمويل.
- يتعين تنفيذ الأنشطة الإحصائية المطلوبة من قبل المبادرات العالمية بقيادة البلدان النامية، بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية وبوتيرة تتسق مع الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية.
- ينبغي أن تشمل تقارير المتابعة والرصد تقييما للتقدم المحرز بشأن الإحصاءات.
- تقديم ما يكفي من الدعم للبلدان من أجل إنتاج بيانات تقوم على المؤشرات الموضوعة لرصد ما أحرزته المبادرات الجنسانية من تقدم، عن طريق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، في سياق المبادرات الراهنة لتنمية القدرات الإحصائية وبالعمل الوثيق مع مكاتب الإحصاءات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة.
- تشمل أمثلة الالتزامات العالمية الأخرى الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية المنشأة حديثا.

المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز: (أ) حصة مؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تشير تحديدا إلى الإحصاءات/المؤشرات؛ و (ب) حصة مؤتمرات القمة التي توافق على مجموعة من المؤشرات المشتركة لقياس الأهداف والالتزامات؛ و (ج) توافر ”لوحات الإعلانات“ وغيرها من المواقع الإعلامية التي تقدم بيانات وصفية وبيانات كاملة لرصد المبادرات على الصعيد العالمي.

الإجراء ٥ – ضمان توفير تمويل ثابت للمعلومات الإحصائية وأن تعكس أدوات وأساليب التمويل الطرائق والجهات الفاعلة الجديدة في مجال التمويل الإنمائي.

- ينبغي أن تكفل المنظمات الدولية والوكالات الثنائية توفير ما يكفي من الدعم المالي المتسم بالمرونة والقابلية للتكيف مع الاحتياجات الداخلية السريعة التغير. وينبغي تنسيق برامج المانحين ومواءمتها مع الأولويات المتفق عليها في الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية.
- الاعتراف بأولوية تنمية القدرات الإحصائية وتنفيذ أُطر الرصد والتقييم في برامج العمل المؤسسية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- ينبغي أن تكون ترتيبات الحوكمة شاملة، وأن تعكس المزيج المتغير للجهات الإنمائية الفاعلة.
- بما أن عمليات الرصد والتقييم تعتبر الآن جانبا ضروريا من تمويل المشاريع، فإنه ينبغي على النحو ذاته أن تدرج المنظمات الدولية دعم الإحصاءات في جميع برامج المساعدة الإنمائية.
- كفالة التمويل الكافي للمبادرات العالمية الملحة – مثل الإحصاءات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – لدعم احتياجات البلدان في مجال تنمية قدراتها الإحصائية.

المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز: (أ) الاتجاهات في تخصيص المانحين للتمويل من أجل تنمية القدرات، بما في ذلك مستويات التركز والتشتت؛ و (ب) حصة الأنشطة المتصلة بالاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات الممولة عن طريق التبرعات المحلية؛ و (ج) عدد أفرقة التنسيق التابعة للمانحين/الحكومات داخل البلد، وحالات تجميع الموارد، وصناديق المساهمات.

التنفيذ

٢٣ – سيتطلب تنفيذ هذه الإجراءات جهودا واستثمارات كبيرة على نطاق الجهات الإنمائية الفاعلة، مع اضطلاع البلدان النامية بدور هام في القيادة. وعلى الرغم من أن خطة العمل تحدد الأولويات، فإنه يجب ترجمتها إلى مجموعة من خطوات التنفيذ المحددة المدة. وستعترف هذه الخطوات بأن الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية لديها احتياجات خاصة وقد تتطلب نُهجا مختلفة، وربما على مراحل، لتنمية القدرات وبناء المؤسسات. وسيعكس التنفيذ أيضا التنوع المتزايد للشراكات الإنمائية من حيث الدعم المالي، وتبادل المعارف ومصادر المشورة التقنية. وسيتقيد التنفيذ بالمعايير التالية:

- وجود دعم دولي واسع النطاق وإمكانية تحديد وكالة/شراكة/مؤسسة تضطلع بالقيادة في دعم الريادة القطرية لاستراتيجيات التنفيذ الوطني
- يشكل تطوير القدرات الداخلية للبلد مجالا أساسيا للتركيز (وليس بناء البيروقراطيات الدولية)
- قابلية النتائج للتحديد والرصد والربط بمدة زمنية محددة (ترد أعلاه مؤشرات إرشادية لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ)
- أن يتسم التنفيذ ''بقلة الخضوع للبيروقراطية'' وأن يعتمد على الشراكات والوكالات والمؤسسات القائمة.

٢٤ - وسيرد الدعم المالي للإحصاءات في المقام الأول من الإيرادات المحلية ولكن دعم المانحين لا يزال هاما. وسيكون من المهم التماس موارد جديدة للمساعدة المالية - من الحكومات المانحة الجديدة أو المتوقع انضمامها لركب المانحين، والشركات والمؤسسات الدولية - لتكميل موارد التمويل الحالية. وينبغي أن تتسم أدوات التمويل التي تعتمدها الوكالات الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف بقدر كاف من المرونة والقوة لتوجيه التمويل الحالي والجديد نحو تحسين القدرات الإحصائية في البلدان.

٢٥ - وستستفيد هياكل الحوكمة المشرفة على التنفيذ من المؤسسات والأطر القائمة. وعلى الصعيد الوطني، أضحت الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات ممارسة راسخة، مما يساعد على كفالة الملكية القطرية في تحديد التحسينات اللازمة وإنشاء آلية لتنسيق برامج ومشاريع المانحين. وسيجري تحديث هذه الاستراتيجيات لتتيح إطارا للإدارة الاستراتيجية الفعالة والموجهة نحو تحقيق النتائج للنظام الإحصائي الوطني ولتعبئة وتسخير الموارد الوطنية والدولية على السواء والاستفادة منها.

٢٦ - وستكون للمشاركة التامة من الهيئات الدولية أهمية حاسمة. وتشكل اللجنة الإحصائية أسمى هيئة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالأنشطة الإحصائية الدولية، ولا سيما وضع المعايير الإحصائية، وتحديد المفاهيم والأساليب وتطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي. وسيجرى على نحو منتظم إبلاغ اللجنة بتنفيذ خطة العمل وبالنتائج، وذلك امتثالا لسياستها المتعلقة بالإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل شراكة الإحصاء ٢١ محفلا فعالا للمانحين وشركاء التنمية وشبكة لتعزيز وتنمية القدرات الإحصائية والتأثير عليها وتيسيرها واستخدام الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي على نحو أفضل[ط]. ومن أجل دعم تنمية

(ط) للحصول للحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة شراكة الإحصاء ٢١، ترجى زيارة الموقع الشبكي: www.paris21.org.

القدرات على نحو فعال ومواءمتها مع المنظمات الإحصائية القائمة، ينبغي أن يُنظر إلى النظم والوكالات الإقليمية على أنها ذات أهمية بالغة. وتتيح أفرقة الوكالات الدولية وأفرقة الخبراء، مثل تلك التي أنشأتها الأمم المتحدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية أو لتوجيه تنمية الإحصاءات الجنسانية، آليات فعالة لربط الصلة بين الخبراء الوطنيين والدوليين لتبادل المعارف وحل المشاكل. وهذه وغيرها من أفرقة الخبراء ستضطلع بأدوار هامة في تنفيذ خطة العمل.

الاستنتاجات

٢٧ - سيساعد تنفيذ خطة العمل على سد الثغرات الإحصائية المتعلقة بالمسائل الحاسمة في مجال السياسات، ومع تجاوز جهود الماضي بالوسائل الهامة التالية:

- اتباع نهج على نطاق المنظومة لتنمية القدرات على دمج الأنشطة الإحصائية على الصعيد الوطني مع احتياجات التخطيط، والميزنة والرصد والنتائج.
- الاعتراف بأهمية أوجه التآزر بين البيانات القائمة على الدراسات الاستقصائية والتعدادات، والبيانات الإدارية وإحصاءات الأحوال المدنية.
- الإعراب عن تأييد صريح لزيادة الشفافية وتشجيع استخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة لزيادة موثوقية الإحصاءات الرسمية وسبل الاطلاع عليها.

٢٨ - ولذا، فإن منتدى بوسان مدعو إلى الاعتراف بأهمية إقامة شراكة عالمية لدعم خطة العمل والتشجيع على تنفيذها على وجه السرعة.

التذييل

البرامج الإحصائية الأخيرة/الناشئة التي تستجيب للمبادرات العالمية

المبادرة	المسائل المراد معالجتها	الوكالة الرائدة	النتائج الرئيسية ومواعيد الإنجاز
مبادرة الإحصاءات الجنسانية	البيانات الجنسانية اللازمة لإنتاج الحد الأدنى من مجموعة المؤشرات الجنسانية لتعزيز السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع التركيز، بوجه خاص على تعزيز أدوات جمع البيانات – ولا سيما استقصاءات للأسر المعيشية	شعبة الإحصاءات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	وضع مجموعة من المؤشرات وخطة للتنفيذ لجمع هذه الإحصاءات على النحو الذي جرت مناقشته في اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتشمل هذه المجموعة قائمة من ١٥ مؤشرا تركز على العمالة والتعليم ومباشرة الأعمال الحرة
الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية	الثغرات الملحة في البيانات تحد من وضع السياسات فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي والتنمية الريفية	منظمة الأغذية والزراعة	قيام النظم الإحصائية الوطنية بإنتاج مجموعة أساسية من المؤشرات خلال فترة تتراوح بين السنوات الخمس والعشر المقبلة. ومن المقرر أن تناقش الجهات المانحة استراتيجية التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
رصد الأحداث المتصلة بالأحوال المدنية بوسائل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات	استناد التقديرات الديمغرافية على الإحصاءات المتصلة بالأحوال المدنية؛ وتوفير وثائق الجنسية والمركز القانوني للأفراد من خلال نظم إحصاءات الأحوال المدنية	منظمة الصحة العالمية، شبكة القياسات الصحية	تعزيز نظم المعلومات القطرية لكفالة تسجيل جميع الولادات والوفيات مع سبب الوفاة والإبلاغ عن ذلك
برنامج إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية	مواصلة تطوير المعلومات الجغرافية المكانية العالمية والتشجيع على استعمالها للتغلب على التحديات العالمية الرئيسية	شعبة الإحصاءات	دمج المعلومات الإحصائية مع الإطار المكاني بحيث تصبح المعلومات التفصيلية متاحة على الصعيد المحلي لأغراض التخطيط الإنمائي
مبادرة مجموعة العشرين لسد الثغرات في المؤشرات المالية	ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية عن ثغرات في المعلومات الأساسية	صندوق النقد الدولي	التقارير متاحة على الموقع الشبكي: www.imf.org
خطة عمل مجموعة العشرين للإدماج المالي: الإجراء ٤ – تحسين البيانات	تحسين القياس لأغراض تشجيع الإدماج المالي، وزيادة الوعي بهذه المسألة، وتعزيز استراتيجيات الإدماج المالي الوطنية وتوجيهها	مجموعة البنك الدولي	اقتراح مجموعة أساسية/إطار أساسي لمؤشرات الإدماج المالي

المبادرة	المسائل المراد معالجتها	الوكالة الرائدة	النتائج الرئيسية ومواعيد الإنجاز
مبادرة البيانات المفتوحة	توسيع نطاق الأنشطة الرامية إلى وضع مفاهيم وأساليب موحدة للبيانات الإحصائية وتيسير تحديث هذه البيانات وتخزينها وإتاحتها	البنك الدولي	مواصلة توسيع نطاق المبادرة؛ وأن تشمل الأهداف القريبة الأجل الموجودات من البيانات الجزئية، وبيانات تغير المناخ ومساعدة البلدان على جعل بياناتها متاحة بقدر أكبر
فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	إعداد البيانات وتحليلها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، واستعراض وتحديد المنهجيات والمسائل التقنية فيما يتصل بالمؤشرات، ووضع مبادئ توجيهية ودعم البلدان في جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية	شعبة الإحصاءات	تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠
خارطة طريق مونروفيا بشأن بناء السلام وبناء الدول	وضع مجموعة من مؤشرات بناء السلام وبناء الدولة، تجمع بين المعايير الموضوعية ومعايير لفهم آراء وتصورات الناس بشأن ما تحقق من نتائج	الحوار الدولي حول بناء السلام وبناء الدول	العمل جار